الامتداد التقليدي و الانسداد الحداثي -قراءة للمجتمع الجزائري
الأستاذ براهيم بوعناني- جامعة الجيلالي اليابس

إننا نعتمد في تناولنا البحثي هذا الأسلوب الاجرائي الذي نراعي قوة البعد النفعي والذي تتميز به الطبيعة البشرية للإنسان مما يجعلنا نؤكد على مسلمة أن الاجتماع السياسي ليس حتمية طبيعية بل ضرورة اجتماعية وتاريخية تفرضها رغبة وإرادة الأفراد في البقاء، الأمر الذي يجعل مسألة التكوين أو البناء المجتمعي سياسيا تحدده وتفرضه حاجة هؤلاء الأفراد للاجتماع والدخول في علاقة تفاعلية متبادلة يتم بموجبها المحافظة على مصالح الجميع دون نفي أو إقصاء للمصلحة الخاصة، هذه الحاجة تتغير مادتها وشكلها من زمان لآخر ومن واقع لآخر. إذن ليس الطبيعة الغريزية والعفوية هي التي تدفع بالأفراد للاجتماع وإنما الحاجات والغايات التي تؤسس لما هو اجتماع سياسي وهذا ما يؤكده "هوبز" في حديثه عن تشكل السياسة. من هنا جاء تحديدنا الأولي لمفهوم السلطة السياسية على أنها آلية اصطناعية أوجدها الأفراد في ظروف تاريخية محددة حتى يتجسد عبرها تحقيق مجموعة من الوظائف التي ينبغي أن تؤديها اتجاه المجتمع بالدرجة الأولى من منطلق وجود دائرة لما هو فضاء عمومي تلتقي داخله مختلف التناقضات والاختلافات وتتفاعل وتتنافس داخله العديد من القوى الاجتماعية المتمايزة، ومن منطلق ما هو مصلحة مشتركة يحافظ من خلالها على إمكانية بقاء جميع المصالح الذاتية. في هذا الإطار يذهب **هبرماس** إلى التأكيد على أن العالم لا يمكن أن يتواجد كعالم مشترك إلا إذا تم إقامة حوار مع الأخرين، يساعد على العيش معا(1). من جهة أخرى تصنيف نمطية أي سلطة على أنها ديمقراطية أو استبدادية أو شمولية أو .... داخل أي تشكيلة اجتماعية يتحدد نظريا من خلال خصائص وخصوصية تلك الوظائف التي تؤديها تلك الآلية وعليه نعتقد في المرحلة الأولى أن بقاء أو تغير نمط السلطة في شكلها وأهدافها ومبررات شرعيتها مرتبط ومرهون ببقاء أو تغير تلك الوظائف التي تعبر من جهة ثانية عن طبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطة، لكن تفعيل هذه الوظائف وإعطائها البعد الإجرائي يشترط مبدئيا توفر مجموعة من المنابع التي توفر عدد من المصادر الضرورية لاشتغال تلك الآلية. إننا نعتقد أن بذور ومعطيات استمرارية إنتاج وفعالية نفس نموذج السلطة السياسية في الجزائر غير متعلق بالمكونات الداخلية للنموذج نفسه ولا بخصوصية التوجهات والاختيارات الاستبدادية والتعسفية التي تمارسها أجهزة السلطة (بالرغم من أننا نعترف بوجود وبقوة حضور هذا المستوى من التوجه)، بقدر ما هو مرتبط بالتكوينات البنيوية والترسبات السلوكاتية التي يحتفظ بها الأفراد عبر ما نسميه ببنية "الهابيتس السياسي" الذي يبقى هدفه إنتاج وإعادة إنتاج نفس أشكال العلاقات الاجتماعية النمطية والمغلقة ويتحدد دوره في إنعاش وانتعاش قوة البنى الاجتماعية التقليدية.

في مفهوم التغير و اللاتغير:

لقد خلصت الدراسات السوسيولوجية إلى أن القوة التاريخانية(2) لأي مجتمع تتحدد وتتحقق عبر القدرة على إنجاز ثلاث عمليات أساسية : القدرة على التحديد، على الإنتاج وعلى التأقلم أو التحول، باعتماد أفراد المجتمع على أنفسهم و إرادتهم و لهذا يعتبر مفهوم التغير السياسي معطى أساسي و محوري ضمن مادة تاريخ الأفكار السياسية، تطرقت إليه بالتناول و التحليل الكثير من التوجهات النظرية و التيارات الفكرية الكلاسيكية منها والحديثة سواء بالنضر إليه من حيث أنه تعبير عن هدف أو غاية تفرضها الخصوصية التاريخية والاجتماعية لكل ما هو اجتماع بشري مهما كانت صورة بنيته التركيبية و مهما كانت صفة وطبيعة نسقية تنظيمه الداخلي و التي يتحكم في وجودها حتمية تراكم التناقضات والاختلافات على مستوى كل المجالات و الفضاءات التفاعلية مما يدفع بشكل إلزامي إلى إنتاج نموذج تلك المجتمعات التاريخانية التي يدخل أفرادها في دائرة مفتوحة و منظمة من التنافس و الصراع و بالتالي ضمن وتيرة غير متوقفة من الحركية والديناميكية فتولد بذالك حالة لإنتاج ما هو جديد و للانتقال إلى ما هو مغاير يؤسس بدوره لتغيير قادم أو بالنظر إليه على انه تجسيد لكل ما هو نتائج و إفرازات، لكل ما هو تراكم وتراتب للأحداث والوقائع ولمختلف إنتاجات الأفراد و القوى الاجتماعية المتعددة و تقع عبر وحدات متتالية ومتراتبة من التمرحل التاريخي الطويل أو القصير يجعلها تتميز في شكلها و نمطها بالتنوع والاختلاف. من جهة أخرى ينبغي أن ننضر إلى التغير أنه مشكلة سوسيولوجية مادام أن الأفراد هم الذين يتغيرون ليس بصفة انفرادية و لكن جماعية عبر التغير في تفاعل علاقاتهم و في نظامهم الاجتماعي (3). رغم كل هذه الأهمية يظل موضوع التغير أو الديناميكية السياسية في نظر الدارسين قليل التناول و لم يتم التطرق إليه بالبحث بالقدر الكافي.

إذا كان مفهوم التغيير السياسي يحمل كل هذه الأهمية المعرفية النظرية و كل هذه الدلالة الإجرائية العملية فإنه بالمقابل يصبح مفهوم اللاتغير كمعطى للتوقف و السكون وربما حتى كمعنى للرجوع و التراجع عن مستوى معين من التموقع داخل تاريخ تطور البشرية يصبح يأخذ أكثر أهمية وواقعية و يصبح يفرض نفسه على مستوى الحقل الأكاديمي كإشكال أساسي و إلزامي للبحث في مبرراته و خلفياته و منطلقاته خاصة إذا علمنا انه يتأسس ليس فقط كنقيض للأول (للتغير) و إنما كبديل عوضه في الوجود و النتائج و في الأسلوب و الطريقة بالنسبة لنفس التشكيلة الاجتماعية، من هذا المنظور يمكن أن نستنتج أن موضوع اللاتغير السياسي بخصوص المجتمعات العربية عامة يجسد أهمية مزدوجة الأولى علمية معرفية في كون أن هذه الإشكالية المعبر عنها وفق نماذج متعددة من الاستفهامات والتساؤلات شكلت من الناحية الفكرة و عبر مختلف مراحل التاريخ الحديث والمعاصر لهذه المجتمعات مجال اهتمام و تناول واسع من طرف العديد من الباحثين والدارسين بمختلف تخصصاتهم و توجهاتهم النظرية و المنهجية بل إنه تحول إلى مشروع بحث ضخم وفق جوانب فكرية ووفق مراحل و خطوات بحثية متتابعة و مترابطة

سواء من حيث بعد انتمائها و تطورها التاريخي أو من حيث بعد تعدد و تداخل زوايا المقاربة فيها من فلسفي إلى سوسيولوجي إلى أنثروبولوجي وتاريخي و من حيث بعد الكثرة و التنوع في الفرضيات الاحتمالية التي يمكن أن تجيب عن العديد من الإشكاليات العامة بخصوص مسألة اللاتغير، في هذا الصدد يمكن أن نذكر كمثال مشروع بحث الدكتور ***محمد العابد الجابري*** المتعلق بإشكالية بناء العقل العربي.

اللاتغير السياسي وإفرازاته على المجتمع:

هذه الوضعية للاتغير السياسي فرضتها العديد من معطيات و شروط المفارقة بين واقع المجتمعات الأوروبية المتطورة وواقع المجتمعات العربية المتخلفة و نظرا لوضعية التكرار و الانتشار لظاهرة اللاتغير و اللاتجديد داخل هذه المجتمعات العربية في جميع مستوياتها ومجالاتها و عبر كل مراحل امتدادها التاريخي و المعاصر حتى تحول الأمر إلى نوع من الأزمة ليس في بعدها الاقتصادي و إنما من حيث اللاإمكانية في التغير و كأنها حالة مرضية مزمنة متوارثة (..العرب قاع دايرين هكذا....العرب عمرهم ما يطوروا...) فانعكست نتائجها سلبا على الحالة النفسية للأفراد تركتهم يشعرون بالفشل والاستسلام لواقع متسلط عليهم حتى أصبحنا نستعين بثقافة اللاامكانية، اللافرصة، اللاأمل في حدوث أي تغيير فانعكس ذلك على مستوى سلوكاتنا و مواقفنا و توجهاتنا دفع كل هذا إلى نوع من القبول الطوعي بالواقع كما هو دون حتى التفكير في تغييره (...تهدر ولا ما تهدرش غير كيف كيف...). أكثر من هذا إذا كان التغيير أسلوب يبني للآمال و الطموحات ويرسم للأهداف والغايات فإن اللاتغير يفرز مناخ مناسب للانتحار الجسدي و العقلي و للفشل، هذا ما كشفت عنه خيارات الشباب (الحراق) (...ياكلني الحوت و ما ياكلنيش الدود...) . وكأننا نسينا أو تناسينا أنه يمكن بأي حال من الأحوال أن يحدث في فترة ما تغير و اصطدمنا بقبول اللاتغير كواقع و كحتمية نتعامل معها من خلال أدوات و طرق الترقيع السياسي و ننظر لصورة الاستقرار كثبات مستمر على مستوى كيفية بناء الحقل السياسي و على مستوى أدوات وطرق اشتغال السلطة فمثلا التغيير في منصب الرئيس لا يقع إلا في حالتين استثنائيتين الموت أو الانقلاب. أمام هذه الوضعية يصبح البحث في سؤال هل يحدث تغيير؟ ضرب من الخيال و تأمل في المجهول و في المقابل يصبح سؤال لماذا لم يحدث تغيير في هذا النموذج أو ذاك، في هذه الوضعية أو تلك؟ له شرعية علمية تدفعنا أن نغوص في مجاهلها واستفهاماته.

حتى عملية التحديث التي اعتمدتها الكثير من المجتمعات العربية عامة و المجتمع الجزائري خاصة لم تسمح بالانتقال إلى ما هو جديد و إنما خلصت في النهاية إلى تفكيك و تحطيم مختلف البنى الإجتماعية التقليدية دون وجود البديل لها، الأمر الذي أدى إلى فتح المجال لإعادة إنتاج واسعة لتلك الأشكال من التضامنات و الاتحادات التقليدية التي كان يعتقد أنها زالت، لكن استمراريتها تواجدت عبر ما هو لاشعور سياسي (4).

إن البحث في شروط الحداثة و التحديث في مسببات العصرنة و المعاصرة و نحن لم نتخلص بعد من سمات و أوهام ماضينا المتميز بالسكون ولم نفقه لحد الآن لماذا كل هذا التقهقر و التسلط المادي و الرمزي الذي يمارسه هذا الماضي بكل حيثياته على وجودنا السياسي و الاجتماعي وعلى تواجدنا التاريخي لا يمنح لنا فرصة الخروج من دائرة التخلف. و عليه فعوض أن نهتم بالإجابة على سؤال لماذا لم تعرف المجتمعات العربية حداثة مادية كتلك التي عرفتها أوروبا؟ لماذا لم تحدث نقلة في نظمنا و أنظمتنا الداخلية؟ لماذا تخلفنا و تقدم الآخر؟ لماذا حالة الركود و التأخر هذه التي لم نستطع تجاوزها؟ ينبغي التركيز والاشتغال أكثر حول سؤال ماذا لدينا كواقع سوسيولوجي ؟ لماذا مازالت السلطة السياسية إلى يومنا هذا تجد عبر ديمومتها و ديناميكيتها أنماطا تنظيمية و أساليب تسييرية وأدوات توظيفية تنتمي إلى أشكال النظم الاجتماعية التقليدية و الأطر التضامنية الميكانيكية؟ لماذا احتفظنا رغم كل هذا الامتداد التاريخي و رغم كل هذه التحولات الكمية ضمن مخيلتنا و عبر وعينا و تصورنا بخلفيات ومخلفات نمط تفكير تقليدي ما قبل عقلاني، أنساقه الثقافية الرمزية تتعارض مع ما ندعي أنه تمدن و تحضر و مع ما نجلبه و نستهلكه من تداعيات التكنولوجيا و التقنية؟

النقطة الابستيمولوجية التي تفرض نفسها علينا مثل ما يرى الأستاذ **عدي لهواري** هي أن ننضر للظاهرة السوسيولوجية على أنها حقيقة إجتماعية قائمة بذاتها و أن لا نحكم عليها بالإلغاء و الإقصاء بل أن نفهمها و نبحث في خلفياتها الأنثروبولوجية و الاجتماعية(5).

نعتقد أنه ينبغي علينا أن نوجه بحوثنا و اهتمامنا المعرفي و انشغالنا الفكري أكثر بالمجتمع وقضاياه الواقعية و أن نعمل على تحويل مشكلاته و تساؤلاته الميدانية إلى إشكاليات بحث و دراسة ميدانية منطلقها الأساسي و موجهها الأولي ليس غاية فلسفية أو صياغة نظرية و لكن حاجة إجرائية و ضرورة تاريخية يستفيد من نتائجها الأفراد و تمد المجتمع بالإمكانات و الأدوات الضرورية و الكافية لإحداث الإقلاع الحداثي و الحضاري.

قائمة المراجع:

(1) حمادوش رشيد، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة- امتدادية أم قطيعة، دار هومة للطباعة و النشرن الجزائر،2009، ص 80.

(2) Alain Touraine, Pour la sociologie, Ed du seuil 1974, P94.

(3) Michel Crozier-Erhard Fridberg, L'Acteur et le Système, Ed du Seuil, 1977, P 379.

(4) Burhan Ghalioun, L'islamisme et l'impasse de la modernité, Revue Peuples Méditerranéens, N° 70-71, 1995, P18.

(5) Addi Lahouari, L'Algérie et la démocratie, Ed La Découverte, Paris 1995, P 11.